الوثيقتان: ردود وملاحظات

تلقّت الآداب عدداً من المناقشات للوثيقتيْن اللتين نشرتْهما في العدد الماضي. في ما يلي خمسُ مناقشات تخصّ الوثيقةَ الأولى التي جاءت بعنوان «مشروع للنهضة ـ مقدّمة حوار.» وأما المناقشة السادسة فتخصّ الوثيقة الثانية «نداء لبناء منبر للإجماع القوميّ العربيّ داخل الولايات المتحدة.» «وستنشر المجلة مناقشات أخرى للوثيقتيْن في العدد القادم.

الآداب

الحوار أولاً

أحمد الخميسي*

عرضت الآداب في عدد يوليو وأغسطس وثيقة تحت عنوان «مشروع للنهضة ـ مقدمة حوار،» تبدأ بمقدمة تتناول أبعادَ الظرف التاريخيّ الراهن وتَخْلص إلى ملامح عامة لمشروع نهضة يندرج تحت مطلبٍ عامّ: «أية قومية عربية نريد؟»* يقوم المشروعُ على سبعة محاور رئيسة: بناء مجتمع ديموقراطيّ ـ السعي إلى الاستقلال الشامل ـ الوحدة العربية ـ الكفاية والعدل ـ العلم والتكنولوجيا ـ تجديد الذات الحضارية ـ باندونج جديدة. ثم تطرح الوثيقة آلياتٍ محددةً للعمل، منها إقامةُ مؤسسة إعلامية قومية لإعادة إنتاج وعي عربيّ جديد، وتحويلُ لجان مقاومة التطبيع إلى مؤسسة قومية، وغيرُ ذلك من سبل ووسائل عملية.

ولا شكّ أنّ كلّ مشروع هو في جوهره وجهةُ نظر. ونقطةُ الانطلاق في الوثيقة المعروضة هي «أيةُ قومية عربية نريد؟» وكنتُ أفضّل لو كانت «ماذا نريد؟» لأنّ السؤال الأول يَفْترض ضمنًا ومسبّقًا أنّ القومية العربية هي ما تَنْشده وتتّفق عليه كلُّ القوى الشعبية والوطنية في الأقطار العربية، وأنّ «القومية» التي سنحدِّد ملامحَها ستشكّل مخرجًا للمجتمع العربيّ من أزمته. كما أنّ السؤال المطروح: «أيةُ قومية عربية نريد؟» لا يجيب عن السؤال الواقعيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ المطروح: «كيف نحرِّر بلادَنا من الاستعمار؟» فلقد برز التيارُ القوميّ باعتباره شكلاً يستجيب لضرورة تحرير الوطن، لا باعتباره مجرّدَ إجابة نظرية عن ضرورة نظرية. وجذرُ مشاكل الواقع الرئيسية هو الاستعمار: الاستيطانيُّ في فلسطين، والتقليديُّ في العراق، والاستعمارُ بأشكاله الحديثة من هيمنة في مختلف البلدان العربية. ولكنّي سأفترض أنّ كلّ مشروع للنهضة هو نقطةُ انطلاقٍ فاتحةٌ للحوار بكلّ ثرائه بشأن المأزق الذي نغصّ به، ونَلْعنه، ولا نستطيع أن نتجاوزه بالرغم من قدراتنا الكبيرة وتاريخنا.

بدايةً أقول إنّني لستُ ضدّ «القومية العربية،» وكنتُ ومازلتُ أرى فيها مشروعًا لتطوير النضال العربيّ على أساس المصالح المشتركة في التحرُّر ونموِّها على أرضية من التاريخ العربيّ المشترك بكلّ روافده. لكنّ المشروع المطروح يَحْمل ملامحَ النظرة القديمة للقومية العربية في ظروف تبدّلتْ فيها كلُّ المياه في كافة الأنهار. لقد اختلفت الظروفُ الدوليةُ والمحليةُ تمامًا، وعانى التيارُ القوميُّ والماركسيُّ ضرباتٍ شديدةً نظريةً وفعليةً، وأخذتْ تتخلّق أشكالٌ ووسائطُ مختلفةٌ للمقاومة. وهذا لا ينفي جوهرَ الطرح القوميّ التحرُّريّ وسلامتَه، ولكنّه يغيِّر الكثيرَ حتمًا.

---

* ـ كاتب مصريّ. دكتوراه في الأدب المقارن.

* ـ تعليق الآداب: هذا العنوان العريض ليس من اقتراح معدّي الوثيقة بل من اقتراح هيئة تحرير الآداب، فاقتضى التوضيح.

وسأضرب مثالاً واحدًا على أنّ المشروع يَحْمل نظرةً قديمة: فالوثيقة تشير إلى حاجتنا إلى «باندونج جديدة،» بالرّغم من اختلاف الظروف الآن تمامًا عن الظروف التي ظهرتْ فيها باندونج القديمة. لقد كان «عدمُ الانحياز» أمرًا مفهومًا في ذلك الوقت، إذ كان هناك معسكران كبيران، وقلنا إنّ علينا ألاّ ننحاز إلى أحدهما، وكان ذلك في حينه وظروفه موقفًا وطنيًا. ولكنّنا الآن إزاء وجود قطبٍ واحد، ومن هنا بتنا في أمسّ الحاجة ليس إلى عدم الانحياز بل إلى «الانحياز!»

ويتحدّث المشروع أيضًا عن أنّ الوحدة العربية بحاجة إلى «إقامة دولة عربية على كامل تراب الوطن العربيّ.» وهي أمنية عزيزة أظلّ معها إلى النهاية، لكنْ هل نحن نبحث عن «وحدة عربية» نلبّي لها احتياجاتِها، أمْ نَبْحث عن التحرُّر وعن كلّ ما هو قادرٌ على تطويره؟ ثم هل أصبح مطلبُ «دولة عربية واحدة» أمرًا ممكنًا، أمْ أنّ الأكثرَ منطقيةً الآن هو أن نَطْرح صيغةً أشبهَ بالاتحاد الأوروبيّ... دون أن يستبعدَ ذلك أو يُسقط صراعَنا من أجل المستقبل؟

اللافت للنظر أيضًا أنّ صياغة المشروع تمّت من أعلى إلى أسفل، أي انطلاقًا من فكرة «وحدة عربية» هبوطًا إلى الواقع العربيّ الذي ينبغي أن يتسربل بتلك الوحدة. وفي اعتقادي أنّ لكلّ بلد ظروفَه الاجتماعية والسياسية التي تحتاج بدايةً مختلفة، أيْ تحتاج البدءَ من ظروفِ ذلك البلد العربيّ على حدة، والارتقاءَ بأشكال العمل التي تتولد في تلك الظروف إلى أشكالٍ عربيةٍ أعمّ.

ملحوظة أخيرة: نحن لم نحدِّد القوى الفاعلةَ في كلّ ذلك. أَهُم المثقفون (الأرجح أنّهم كذلك)؟ وبالتالي، أيُّ برنامج عمل يمكن أن يوحّدَهم؟ وكيف؟

دعونا بدايةً نُصْدر نشرةً أسبوعيةً إلكترونية لأنّ المسألة بحاجة إلى إعادة بلورة العقل العربيّ وتجميع صفوفه. الآخرون لهم مؤسساتُهم، وصحفُهم، وقنواتُهم التلفزيونية، ودُورُ نشرهم، وجيوشُهم، وشرطةُ داخليّتهم، ورنازينُهم، وأموالُهم. كلّ قوتهم تلك هي مِنْ ضعْفنا. نحن مبعثرون، وهم متّحدون.

إننا بحاجة إلى الحوار. دعونا أولاً نتحاور طويلاً. نحن بحاجة إلى أداة للحوار قادرةٍ على تجميع شظايا عقولنا. دعونا، إذن، نُصْدر النشرةَ الإلكترونيةَ لتربطنا بعضَنا ببعضٍ، فنتعرّفَ على قوانا من جديد، ويُدركَ كلٌّ منّا أنّه ليس وحده، وأنّ للحقيقة وجودَها الضخم.

القاهرة

ملاحظات مقتضبة

عادل سمارة*

الأعزاء في مجلة الآداب، كلّ التقدير لمجهودكم ومشروعكم.

لا يسمح الهامشُ الذي وفّرتموه لحوار متكامل. وعليه، فالآتيةُ هي ملاحظاتي مقتضبةً حول «مشروع للنهضة ـ مقدمة حوار.»

١ ـ إنّ العمل من أجل حركة عربية موحّدة واجبٌ تأخَّرْنا فيه طويلاً. فإذا كان مشروعُ التجزئة ممكنًا، فلماذا يكون مشروعُ الوحدة مستحيلاً؟! وهذا يعني أنّ الحركة المنشودة يجب أن تكون حركة قومية. فالأمة وجود موضوعيّ يعي وجودَه القوميّ؛ والحركة عاملٌ ذاتيٌّ يزيد بلورة الوعي القوميّ ويحوِّله إلى حالة تحرُّرٍ وتنميةٍ ووحدة.

ولكنّ الأمّة ليست كلاً منسجمًا، بل هي طبقاتٌ تَجْمعها الجغرافيا والتاريخُ... إلخ وتُفرِّقها المصالحُ المادية الطبقية. لذلك هناك القوميةُ العربيةُ للطبقات الشعبية، وهي وحدوية وتنموية واشتراكية؛ وهناك قوميةُ الطبقات الحاكمة التجزيئية والتابعة والمتخارجة. لذا أعتقد أنّ البعد الطبقيّ بهذا المفهوم لا بدّ أن يتوفّر في ورقتكم، وإلاّ فإنّنا سنكرِّر ثانيةً دَفْعَ قيادة قومية (بالمعنى العامّ) لكي تقودَنا إلى حالة جديدة من التبعية، فنَسْحب الأمةَ باتّجاه قرنٍ كاملٍ جديدٍ من الفترة الانتقالية دون أن تنتقل فعلاً.

٢ ـ لا بدّ من نقد جذريٍّ وحارقٍ للتجربة السابقة لحركة القومية العربية، قوًى وأنظمةً على حدّ سواء. وهذا وحده هو الذي يُوصِلنا إلى فهم موضوعة: «قوميتيْن وليست قومية الطبقات الحاكمة.»

٣ ـ إنّ تنمية الوطن العربيّ هي آليةٌ شعبيةٌ داخلية، وليست بقرار رسميّ. ذلك لأنّ الطبقات الكمبرادورية الحاكمة أصبحتْ خارج هذه المعادلة، بل عدوةً لها. وهذا يؤكِّد «التنمية بالحماية الشعبية،» التي هي وحدويةٌ بالضرورة وجوهرُها اشتراكيّ. ويؤكِّد وجوبَ تجاوز الدولة القُطْرية التي تقوم بحرب طبقية «أهلية» دائمة ضد الطبقات الشعبية.

٤ ـ تتمحور الورقة حول الناصرية عربيًا، وعدم الانحياز عالميًا. وربما نحن كلُّنا من تمفصلات تلك المرحلة. لكنّ علينا الاعترافَ بأنّ الناصرية انتهت لخدمة البرجوازية الصغيرة، التي تحوّلتْ إلى بورجوازية كبيرة، ومن ثم إلى كمبرادور. وعلينا الاعترافُ أيضًا بأنّ عدم الانحياز انتهى لصالح معسكر رأس المال، وهو الانتهاء الذي ساعده على تفكيك المعسكرالاشتراكيّ «الذي ليس من بنات أفكار التاريخ الغربيّ القاهر.» عدمُ الانحياز رغائبُ شريفةٌ لقادةٍ

* ـ كاتب فلسطينيّ مقيم في رام الله. رئيس تحرير مجلة **كنعان**.

أفذاذ، لكنّه لم يتحوّل إلى مشروع لأنّه افتقر إلى أساس فكريّ وطبقيّ موحّد. فليس شرطًا أن يتعاون العالمُ الثالثُ لمجرد أنّه عالم ثالث.

٥ ـ في نقد الغرب غَيّبت الورقةُ، إلى حدٍّ كبير، أساسَه الطبقيّ الرأسماليّ. وربما لهذا السبب يبدو مشروعُ الورقة مشروعًا لدولة **رأسمالية** عربية. وهذا لن يقود إلى التنمية والوحدة.

٦ ـ أعتقد أنّ العولمة مرحلةٌ جديدةٌ في تطوّر الرأسمالية العالمية تجاوزت الإمبرياليةَ التي رآها لينين «الأعلى في تطوّر الرأسمالية.» العولمة ليست مجردَ مصطلح؛ إنّها نظامٌ ومشروعٌ طبقيان. أمّا الغرب الرأسماليّ فعدوانيّ لأنّه رأسماليّ.

٧ ـ لم «يتعاطف» العالمُ مع أميركا في ١١ أيلول، بغضّ النظر عن بشاعة هذا الحدث. بل كان هناك نفاقٌ رسميٌّ سَمَحَ لأميركا بخلق مبرِّرات عديدة لما حصل.

٨ ـ لم تكن الأنظمة القُطْرية مستخذيةً فحسب تجاه العراق، بل كانت **مشاركةً** في العدوان بدرجات. فعلتْ ذلك عام ١٩٩١، وقد تُرسل اليوم جيوشًا إلى بغداد!

٩ ـ لا أعتقد أنّ للاتجاهات اللبرالية دورًا حقيقيًا في مشروع الوحدة المقبل، بما هي متغربنةٌ ومتخارجةُ الانتماء الفكريّ.

١٠ ـ لا بدّ من ربط الديموقراطية بأساسها، ألا وهو توفير الحريات. كما أنّ نظامَ الحكم لا يَسْمح بالحرية ولا يصبح ديموقراطيًا إلاّ اذا كانت هناك قاعدةٌ موضوعيةٌ تُرْغمه على ذلك، وهي التنمية.

١١ ـ إنّ موجة القوميات الجديدة في حقبة العولمة هي في أغلبها ثورةٌ مضادةٌ احتوتها الرأسماليةُ المعولمة، بخلاف موجة القومية الثانية لحركات التحرّر الوطنيّ في منتصف القرن العشرين، والموجةِ الأولى في القرن التاسع عشر.

١٢ ـ علينا الحذر من مخاطرالاستثمارات الاجنبية. كما أنّ مناهضي العولمة هم في أغلبهم اشتراكيون.

١٣ ـ لا بدّ من مؤسسة فكرية **ثقافية**، ومن ثم إعلامية.

١٤ ـ علينا مقاطعةُ منتجات **كافة** أعداء الأمة، وليس فقط أميركا.

رام الله

من سلبيات الوثيقة

نجيب عوض*

١ ـ قد يَتْرك الحرصُ الواضحُ، والمبالَغُ فيه قليلاً، على تقديم طرحٍ شموليٍّ، جامعٍ مانعٍ، يستعير الصالحَ (أو الدارجَ) من أكبر قدْرٍ من الطروحات السياسية والثقافية التي تملأ الشارع ماضيًا وحاضرًا... قد يترك تأثيرًا سلبيًا ومفعولاً عكسيًا يُوقع الطرحَ في مطبّاتٍ مفاهيمية وفكرية عديدة ويقدِّم وثيقةً يعيبها التناقضُ والتفكك.

تَنْظر الوثيقةُ، مثلاً، إلى «عدم الانحياز» على أنّه انفتاحُ الطلائع القومية على/ وتفاعلها مع الفرقاء الآخرين (ص ١١٦). إلاّ أنّ «عدم الانحياز» يَفْترض أيضًا نبذَ العداء ورفضَ الصِدام الموجَّهِ وغيرِ الموجَّه حلاً للنزاعات القومية والسياسية، وهو ما لا يبدو منسجمًا مع اعتبار الصراع مع إسرائيل وأميركا هدفًا قاعديًا كفيلاً وحده بجمع العرب وتعزيز استقلالهم (ص ١١٤). كما أنّه من الضروريّ توضيح المنطق الذي يَسْمح بجمع البند الخاصّ بـ «عدم الانحياز» مع البند الثاني الذي يدعو إلى تعزيز التسلّح وبناءِ الترسانة العربية وتوريثِ الحرب والاقتتال مع عدوٍ صهيونيّ أبديّ من جيلٍ إلى جيلٍ.

ما هو، كذلك، المنطقُ الذي يَسْمح للوثيقة بالبدء بنقدٍ شديدٍ للأنظمة العربية والإقرار بعجزها السافر عن حمل لواء مشروعٍ قوميٍّ عصريّ (ص١١٢)، ثم المطالبة بإعطاء تلك الأنظمة دورَها القياديَّ لتُشْرف على فعّاليات الأمة والتأكيد على دورها الضروريّ اليوم (ص ١١٤)؟* كيف يُمْكن قولُ هذا دون أن تضمّ الوثيقةُ أولاً بندًا صريحًا يدعو إلى تغيير الأنظمة التوتاليتارية التي، بسبب سيطرتها على فعاليات الأمة العربية، زَرَعت الفسادَ والتخلُّفَ والتأخُّرَ الشاملَ على مدى عقود طويلة؟ أليس الأجدى أن تدعو الوثيقةُ إلى كفّ يد الأنظمة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ كي تقوم تلك الأخيرةُ بدورها الفعليّ، فتراقبَ هي فعاليات ومؤسسات البلدان العربية حرصًا على الشفافية والمحاسبة العادلة؟

---

* ـ كاتب سوريّ.

* ـ تعليق الآداب: جاء في الوثيقة أنّ «دور الدولة القياديّ في تحقيق التنمية المستقلّة أصبح مطلوبًا أكثر.» وشتّان ما بين الدولة و«الأنظمة.»

٢ ـ إنّ الشروع بتأسيس مشروع نهضة قومية عربية جديدة يستدعي، في رأيي، إعادةَ النظر جديدًا ودائمًا بمصطلح «عربيّ.» أولُ وأهمُّ مسألة واجهت القوميين في الشرق واستنفدت الكثيرَ منهم فكريًا هي تحديد إجابة منصفة وموضوعية وشمولية لسؤال: من هو العربيّ؟ وهل مقوِّمات العروبة دينية أمْ عرقية أمْ جغرافية أم ماذا؟

برأيي أنَّ تأسيس وجودنا القوميّ على «بنيتنا الحضارية العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية والمتشوِّقة إلى اللحاق بالعصر» (ص ١١٣) قد يُلْحظ عنصرًا أنثروبولوجيًا وثقافيًا عربيًا جامعًا صحيحًا، إلاّ أنّه لا يجيب حقًا عن سؤال ماهية العربيّ ـ وهو سؤال لا يُمْكن تجاهلُه مادام المشروعُ يبغي تأسيسَ قوميةٍ «عربية.» كما أنّه حتى وإنْ كان إلصاقُ كلمة «إسلامية» بكلمة «حضارة عربية» مصيبًا، لكون الدين أحدَ مكوِّنات الثقافة القومية الأساسية، كما يقول إرنست غيلنر في كتابه **الأمم والقومية** (١٩٩٩، ص ١٥٩)، غير أنّه إلصاقٌ يحتاج إلى توضيحٍ ودراسةٍ جادة حين نضعه على التوازي مع دعوة قومية عربية تَلْحظ بوضوحٍ التعدديةَ والأقليات وتَعْترف بالتنوُّع العرقيّ والدينيّ والثقافيّ في الوطن العربيّ الفسيح.

٣ ـ يبقى سؤالٌ أخير يثيره الإكثارُ من استخدام اصطلاح «مقاومة.» لماذا لا تشدِّد الوثيقةُ، بالقدْر نفسه على الأقلّ، على تأسيس قومية جديدة على قاعدة «الحوار»؟ لماذا التشديدُ على «المقاومة» على حساب «الحوار،» وكأنّهما طرفا نقيضٍ (مع أنَّ العنوان يدعو إلى الحوار)؟ أليس غريبًا أن يغيب مفهومُ الحوار عن بنودٍ تَلْحظ الديمقراطيةَ والمجتمعَ المدنيّ؟ أم أنَّ علينا الاعتقادَ أنَّ تحت اللغة إيديولوجيا صداميةً قديمةً تعيد تقديمَ نفسها في هيئة طروحاتٍ شائعةٍ اليوم؟

اللاذقية

محمودة... ولكنْ

بسام شفيق أبو غزالة*

أبعث إليكم بأطيب تحياتي واحترامي، وأشير إلى عدد تموز/آب من الآداب، حيث نشرتم ص ١٠٩ وثيقةً للنقاش بعنوان «مشروع للنهضة ـ مقدمة حوار،» داعين القرّاء إلى الإدلاء بملاحظاتهم حولها. واستجابةً لدعوتكم يشرِّفني أن أدلي برأيي التالي:

لم يسقط العربُ في تاريخهم في مثل هذا الانحطاط الذي هُمْ فيه اليوم. وما أسماه المؤرِّخون «عصرَ الانحطاط» كان قياسًا على عصور الازدهار السابقة. ولعلّ هذه التسمية ظهرتْ في بداية عصر النهضة الحديثة التي انتكستْ إلى ما نحن فيه اليوم.

والحقيقة أنّ المستوى الحضاريّ للمجتمع العربيّ في عصر الانحطاط لم يكن أسوأَ، أو أسوأ كثيرًا، من مستوى العالم. أما اليوم فقد تطوَّر العالمُ الغربيّ بعد الثورة الصناعية دون أن يتطوّر المجتمعُ العربيّ بما يواكب ذلك التطوّر، حتى باتت الفجوة الحضارية بيننا وبين تلك المجتمعات بحيث يظنّ المرء أنّ من المستحيل أن نَلْحق بها من غير معجزة ربّانية. ولو تفحَّص المرءُ ما حوله مما لا يستغني عنه في حياته اليومية لما رأى مما يصنِّعه العربُ إلاّ النزرَ اليسير. وإذا اتفقنا على أنّ الصناعة هي سمةُ الحضارة الحديثة، أدركنا مدى تخلُّفنا عنها. والحقيقة أنّ الصناعة هي التي أسستْ للبناء الذي قامت عليه الحضارةُ الحديثةُ في أوروبا، إذا لم تعد علاقاتُ المجتمع الإقطاعيّ تَصْلح لأهل العصر الصناعيّ. أما المجتمع العربيّ فقد بات حائرًا بين عادات محلية قديمة لا تَصْلح للعصر الصناعيّ، وعاداتٍ يَفْرضها الاتصالُ بالغرب الصناعيّ دون أن تجد في مجتمعنا بنيةً تقوم عليها. ذلك أنّ مجتمعنا مازال مجتمعًا رعويًا أو تجاريًا متخلِّفًا في أحسن أحواله، يَعْتمد على استهلاك منتجات الصناعة الغربية وما تُورثه من عادات جديدة، دون أن يتجشَّم أعباءَ إنتاجها، بما يقتضيه ذلك من علم وتقانة، وما يورثه من تطوّر فكريّ واجتماعيّ.

لا شكّ أنّنا كنّا هدفًا من أهداف الهجمة الاستعمارية التوسُّعية التي واكبت الثورةَ الصناعيةَ في أوروبا، فانقضّ علينا الفرنسيون والبريطانيون بعد انهيار الدولة العثمانية. وكان لا بدّ لهم من تفتيت وطننا لتسهيل سيطرتهم عليه، فكانت معاهدةُ سايكس ـ بيكو التي فَصَلت العراقَ عن بلاد الشام، وقسمتْ هذه أربعَ دولٍ، أقامت في واحدة منها، وهي فلسطين، دولةً يهوديةً لتشكّل حاجزًا بين الشام ومصر ولتكون أداة استنزافٍ اجتماعيةً واقتصاديةً وسياسيةً للعرب كافة. وهذه هي الصورة التي نراها اليوم بعد سبعة وثمانين

* ـ كاتب فلسطينيّ. عضو المؤتمر القوميّ العربيّ.

عامًا من توقيع المعاهدة المشؤومة: أمة مفتتة في وطن مجزّأ إلى ٢٢ قطرًا، على كلّ قطر حاكمٌ يسعى جادًا إلى ابتداع «خصوصية» مقدّسة لقطره، تحسُّبًا لوحدةٍ تَسْحب الكرسيّ من تحته.

لقد حَقّقت الدولةُ الإمبرياليةُ هدفَها البعيد بإقامة الدولة الصهيونية في خاصرة الوطن العربيّ. ذلك أنّ استنزاف العرب الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ اليوم حقيقةٌ واقعةٌ. كذلك، بعد انهزام الجيوش العربية عام ١٩٤٨ في فلسطين، كان لا بدّ لكلّ نظام قطريّ عربيّ من تخدير شعبه بالزعم أنّه يحضّر لمعركة استرداد فلسطين. فكان لا بدّ من تلفيق شعاراتٍ ظاهرُها الوطنيةُ وباطنُها خداعُ الشعب، كشعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.» فباسْم معركة استرداد فلسطين كان الاستبدادُ واستنزافُ موارد الدولة على تسليحٍ عبثيٍّ للجيش، وظهورُ طبقةٍ فاسدةٍ من النخبة الحاكمة.

أمام استبداد النظام القطْريّ العربيّ تهافَتَ العملُ الحزبيُّ الجادُّ وحلَّت محلَّه أحزابُ التطبيل للحاكم، وتحوّلتْ مؤسساتُ المجتمع المدنيّ لحمًا مقدّدًا محفوظًا في ثلاّجة النظام. ولا شكّ أنّ للبيئة القَبَلية المتخلّفة دورَها في ذلك التهافت، ولكنّ جهود النظام القُطْريّ العربيّ في تشجيع القَبَلية والعشائرية ـ بدعوى الحفاظ على «عاداتنا الأصيلة» ـ زادت الأمرَ سوءًا. ولم يكن عصيًا تجنيدُ المطبّلين من المثقفين الذين باعوا أقلامَهم وضمائرَهم للنظام القطْريّ المستبدّ، بدعوى «الحكمة» و«الواقعية.»

لا بدّ لهذه الأمة، إذن، من أن تتضافر جهودُها في عملٍ منظّمٍ قادرٍ على الفعل. وكلّ عملٍ منظّم محمودٌ مادام يسعى إلى تحقيق أهداف الأمة، وعلى رأسها توحيدُها، لأنّ قوتها في وحدتها، وخلاصَها في قوتها. ولقد قامت على المستوى القوميّ مؤسساتٌ مدنيةٌ هدفُها توحيدُ الأمة، لعلّ أبرزها «المؤتمر القوميّ العربيّ» و«المؤتمر القوميّ الإسلاميّ.» كذلك، في غياب الأحزاب الفاعلة، نجحت النقاباتُ في بعض الأقطار العربية في فرض نفسها في التعبير عن طموحات الشعب وهواجسه، ولعلّ أبرزَها النقاباتُ المهنيةُ في الأردن، التي باتت الحكوماتُ الأردنيةُ المتعاقبة تعتبرها شوكةً في خاصرتها.

لكنْ لا بدّ لنا من القول إنّه لا تنظيم يَقْدر على فعل التغيير كالأحزاب. ذلك أنّ العمل في مؤسسات المجتمع المدنيّ الأخرى عملٌ تطوعيٌّ غيرُ إلزاميّ. أما عضو الحزب فإنّ عليه أن يقوم بما يكلّفه به حزبه أو يُفْصَل من الحزب. لذلك فإنّ كلّ دعوة إلى إنشاء حزب قوميّ عربيّ يعمل في كامل الوطن العربيّ دعوةٌ محمودةٌ. ولا بدّ لمثل هذا الحزب من أن يدرك الهنات التي كبّلت الأحزابَ القومية السالفة، وأهمُّها حزبُ البعث وحركةُ القوميين العرب. وهذه الهنات تنظيمة وفكرية، لا مجال في هذه العجالة للخوض فيها.

لذلك أؤيّد بقوّة الدعوةَ التي جاءت بها مجلةُ الآداب «تمهيدًا لإطلاق حركة عربية جديدة.» لكنّ لي تحفُّظيْن على هذه الدعوة: (أ) أن تصبح حركةً فكريةً كحال «المؤتمر القوميّ العربيّ.» وهنا أسارع إلى القول إنّه لا اعتراض على مثل هذه الحركة، لأنّ الفكر أساسُ العمل السياسيّ، لكنّ المؤتمر المذكور وافٍ بهذا الغرض، وقد لا يكون هناك مبرّر لمنافسته. (ب) أنّ مثل هذه الدعوة قد لا تستطيع إنشاءَ حزبٍ صلبٍ، غيرِ مخترَقٍ من مخابرات الدول الطامعة في تقويضه.

عمّان

مساهمة في الحوار حول مشروع النهضة العربية

إبراهيم مكاوي*

تأتي المبادرة للنهوض بالمشروع القوميّ العربيّ في مرحلةٍ تتعاظم خلالها شراسةُ الهجمة الإمبريالية الأمريكية على كافة مقومات وجود الوطن العربيّ. فقد أصبح واضحًا بما فيه الكفاية أنّ الاستمرار في التعاطي بشكل قُطْريّ منفرد مع القضايا المحورية (مثل احتلال فلسطين واحتلال العراق والتخلف الاقتصاديّ في كلّ قطر على حدة) هو مكمن نجاح المشروع الرأسماليّ الغربيّ في الحفاظ على تجزئة الوطن العربيّ وتبعيته ونهب خيراته والحيلولة دون تقدمه.

إنّ الحديث عن مشروع قوميّ عربيّ في هذه المرحلة يأتي كمدخل أساسيّ للخروج من حالة التجزئة والتخلف والتبعية المستفحلة، ومن ثمّ فهو المدخل الصحيح إلى التنمية واللحاق بتطورات العصر. بمعنى آخر، التمسُّكُ بالقومية العربية كمشروع تحرريّ تنمويّ تقدميّ أصبح ضرورةً أساسيةً في ضوء الهجمة الإمبريالية الرأسمالية وتفرُّد الوحش الأميركيّ بالهيمنة على مصادر الثروة والسوق في العالم وفي وطننا العربيّ. ومن هنا أهمية وضرورة المبادرة القومية التي بين أيدينا.

* ـ أستاذ في علم النفس التربويّ. كاتب فلسطينيّ من فلسطين ١٩٤٨.

على ضوءِ ما تقدَّمَ، وبعد مراجعتي للوثيقة المطروحة للنقاش، ومن موقعي في فلسطين الاحتلالِ الأول، أيْ تحت الاستعمار الصهيونيّ منذ عام ١٩٤٨، أودّ أن أشارك بملاحظتين حول الوثيقة علّهما تسهمان في إغناء الحوار الجاري.

أولاً، يغيب عن الوثيقة بشكلٍ واضح التحليلُ الطبقيُّ، وحقيقةُ أنّ الهدف الأساسيّ هو الهيمنةُ الاقتصادية وعودةُ الاستعمار الأميركيّ إلى المنطقة لا «بسطُ مفاهيمها [الولايات المتحدة] الحضارية وثقافتها على مجمل البشرية» كما تقول الوثيقة. ولمّا كان صراعُنا هو مع رأس المال الغربيّ تحديدًا، ولمّا كان الاستعمار هو الذي خَلَقَ الدولةَ القُطْرية بهدف الاستغلال الاقتصاديّ أساسًا ويتحالف بشكل استراتيجيّ مع الكومبرادور والبرجوازية القُطْرية التابعة، فلماذا لا يرتكز مشروعُنا القوميّ على مواجهة رأس المال بما هو نقيضه، أيْ بمشروع اشتراكيّ تنمويّ يَعْتمد بالأساس على الطبقات الشعبية العربية التي تَطْحنها ـ نيابةً عن رأس المال الغربيّ ـ البرجوازياتُ الحاكمةُ من المحيط إلى الخليج؟ لماذا لا يرتكز إلى مشروع اشتراكيّ قوميّ يأخذ في الحسبان مصالحَ الطبقات الشعبية التي تشكّل الأغلبيةَ في الوطن العربيّ ويتكامل وينسجم مع الحضارة العربية والثقافة العربية والانتماء القوميّ لما يقارب ثلاثمائة مليون عربيّ يعيشون في بقعة جغرافية متواصلة من المحيط إلى الخليج؟

ثانيًا، [يغيب عن الوثيقة] موقعُ فلسطينيي الاحتلال الأول من المشروع القوميّ العربيّ. انسجامًا مع مشروع التجزئة، وعلى أرضية التسوية ومحاولةِ فرض وجود الكيان الصهيونيّ لكونه العقبةَ الأساسيةَ في طريق تحقيق الوحدة العربية، تبلوَرَ لدينا خطابٌ ليبراليٌّ ما بعد حداثيّ إصلاحيّ يتّخذ من مفهوم «المواطَنة» و«الحقوق المتساوية» في دولة الكيان الصهيونيّ مرجعيّته الأساسيةَ في ما يخصّ هذا الجزءَ من شعبنا، وكلٌّ ذلك من خلال العمل داخل البرلمان الصهيونيّ مرورًا بالإقرار المسبَّق بشرعيةِ وحقّ وجود هذا الكيان في قلب الوطن العربيّ. الخطير في هذا الخطاب هو أنّه يتشدّق بـ «الهوية القومية» العربية للفلسطينيين داخل دولة الكيان الصهيونيّ، في حين أنّه في الحقيقة يطبّق قسرًا وبشكلٍ التوائيٍّ مفاهيمَ «الهوية الثقافية» التي يستعيرها من تجربة الأقليات الإثنية التي هاجرتْ بصورة إرادية وتعيش في مجتمعاتٍ متعدّدةِ الثقافات.

نحن الفلسطينيين في الداخل لم نهاجرْ إلى دولة الكيان الصهيونيّ. وبالتالي فإنّ الحديث عن هويتنا القومية الثقافية بمعنى «نحن هنا وأنتم هناك» ليس مساهمةً في شرعنة وجود الكيان الصهيونيّ فحسب بل هو محاولةُ التواءٍ على مفهوم الهوية القومية بحدّ ذاتها. إنّ الدور المنوط بفلسطينيي الداخل، والذي يجب النظرُ إليه كجزء أساسيّ من هذا المشروع القوميّ، هو الحفاظ على هويتنا القومية من خلال مقاطعة مؤسّسات الكيان الصهيونيّ وعلى رأسها البرلمان، على أمل الالتحام مع باقي شعبنا وأمتنا حين تصبح الوحدةُ القوميةُ واقعًا. إذ لا يكفي التغنّي بهويتنا القومية من بعيد، في حين نوغِلُ في التكيّف والتعايش على هامش الكيان الصهيونيّ الذي لا يُمْكن أن يستوعبنا كأصحاب حقّ شرعيّ في الوطن أساسًا.

فلسطين الاحتلال الأول ١٩٤٨

ملاحظات على «نداء لبناء منبر... داخل الولايات المتحدة» ——— مسعد عربيد*

في ما يلي بعض الملاحظات التي أرى أنّ الوثيقة الثانية، الخاصة ببناء منبر للإجماع العربيّ داخل الولايات المتحدة، لم توضحْها أو لم تأتِ على ذكرها. ونظرًا إلى ضيق المجال، أقتصر على بعض المفاهيم الاساسية لأيّ مشروع يتصدّى لمهام الجالية العربية في الولايات المتحدة.

الجالية والوثيقة

١ ـ يجب فهمُ الوثيقة على أنّها مبادرةٌ جدّيةٌ وجريئةٌ لتنظيم واستنهاض جهود الجالية. وهي، وإنْ لم تقم بالإجابة عن كافة القضايا، فإنّها تبقى مشروعًا ديالكتيكيًا وديناميكيًا يسعى دومًا إلى الارتقاء.

٢ ـ يتطلب الإجماعُ أرضيةً مشتركةً ورحبةً في المفاهيم والأهداف، إلاّ أنّه يُبقي على فسحة للاجتهاد والحوار وتراكُمِ التجارب والإنجازات.

٣ ـ القومية العربية هي قوميةُ الطبقات الشعبية ومصالحها، خاليةٌ من الشوفينية العرقية، تَرفض الانغلاقَ وتدعو إلى الانفتاح على المجتمعات والأقليات الإثنية الأخرى وإلى الإسهام معها في بناء مستقبل أفضل.

* ـ طبيب وكاتب عربيّ مقيم في الولايات المتحدة.

٤ ـ يقوم المجتمع الأميركيّ على التعددية العرقية والثقافية والدينية. وعليه، فإنّ الاندماجَ والتعايشَ المشترك داخل المجتمع الأميركيّ وبين الأقليات لا يعنيان ولا يتطلّبان الانسلاخَ عن الانتماء العرقيّ والهوية القومية والثقافية.

٥ ـ علينا أن نساند النضالات العادلة للطبقات المستغَلة والمهمَّشة والأقليات الإثنية الأخرى في الولايات المتحدة، إنْ شئنا أن نطالبها بمساندة قضايانا.

٦ ـ لا يكتمل هذا النقاشُ دون فهمٍ ماديّ وطبقيّ للجالية العربية بشتى قطاعاتها والتي تصطفّ، كالأقليات الأخرى، في مواقع طبقية داخل البنية والنظام الأميركيَيْن.

التناقض: طبيعته ومركّباته

١ ـ إنّ الغاية المنشودة من النضال بكافة أشكاله هي إلغاءُ الاستغلال. ولمّا كان النظام الرأسماليّ يَحْمل في تشكيلته الاجتماعية وطبيعةِ علاقات الإنتاج التي يقوم عليها أسبابَ الاستغلال، فإنّ نضال الشعب الأميركيّ وكافة الأقليات في الولايات المتحدة يجب أن يتّجه نحو مناهضة الرأسمالية.

٢ ـ ليس النظام الرأسماليّ ظاهرةً طبيعيةً ولا إيجابيةً ولا حتميةً في مسيرة التطور البشريّ. كما أنّه ليس تعبيرًا عن الطبيعة البشرية ولا تلبيةً لحاجاتها. على النقيض، فقد أودى هذا النظامُ بالبشرية إلى هاوية سحيقة من الفقر والاستغلال. أما إنجازاته التكنولوجية فقد حَصَرَ جلّ فوائدها في شريحة رقيقة من أثرياء المجتمعات الرأسمالية. وعليه، فإنّ الجماهير والطبقات المسحوقة تتشبّث بالحق والقدرة على رفض هذا الخيار والسير في درب آخر.

٣ ـ تهدف الحروب ضدّ الشعوب الفقيرة إلى السيطرة على مواردها، وتحقيقِ الربح الأقصى، و«تغذية» السوق المحلية في المجتمعات الرأسمالية، والإيفاءِ بحاجات النظام الرأسمالي وحلِّ أزمته البنيوية. ويسري هذا أيضًا على الحرب الأهلية (الداخلية) التي يشنُّها النظامُ الرأسماليّ ضدّ الفقراء والمهمَّشين والملوَّنين في المجتمعات الرأسمالية. وعليه، فإنّ الإمبريالية والعنصرية هما إفرازان حتميان للنظام الرأسماليّ.

٤ ـ ليست العولمة مجموعةً من المفاهيم والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل هي حقبةٌ في تطوُّر النظام الرأسماليّ. أما الإمبريالية فهي المشروع السياسيّ والاقتصاديّ للرأسمالية. وبناءً عليه، فإنّ الفكر المعادي للهيمنة والعولمة هو بالضرورة معادٍ للرأسمالية والإمبريالية والعنصرية. ولا يكتمل نضالُنا، إذن، من دون الربط المحْكم بين العولمة والإمبريالية والعنصرية.

٥ ـ يَكْمن التحدي، اذن، في النضال ضدّ الرأسمالية والإمبريالية والعنصرية، إذ ترتبط كافةُ القضايا التي عالجتْها الوثيقةُ [الثانية] بالظروف المادية التي أفرزها هذا النظامُ. ووفقًا لذلك، فإنْ شاءت الجاليةُ العربيةُ أن تحمي حقوقَها وأن «تتّخذ موقعَها الطبيعيّ» في النضال المشترك مع الجاليات الأخرى، فعليها أن تنخرط في النضال من أجل محو الرأسمالية.

النضال: طبيعتُه ومركّباته

١ ـ يتوجَّب على الحركات الشعبية دمجُ نضالها (الاجتماعيّ والسياسيّ) من خلال تطوير الآليات السياسية. فالمطالب التي دعت إليها الوثيقةُ تعبِّر عن مطالب العديد من الأقليات الإثنية الأخرى (اللاتينية والسوداء والآسيوية... إلخ) إضافةً إلى التقدميين والاشتراكيين الأميركيين.

٢ ـ لم يعد ممكنًا، في سياق النظام العالميّ وموازين القوى الراهنة، النظرُ إلى نضالات الشعوب المستغَلة والأقليات المضطهَدة منعزلةً ومفكّكةً بعضِها عن بعض؛ ففي هذا انتحارُها المؤكّد. وعليه، يتحتَّم على الجالية العربية أن تناضل مع طبقات الفقراء والمهمّشين والأقليات الأخرى الملوّنة والمضطهَدة. ولا تقوم هذه المشاركةُ على أساس التضامن والمناشدة الأخلاقية فحسب، بل هي ضرورة تاريخية تتموضع في المصالح المشتركة وأممية النضال.

٣ ـ يُجْمع الكثيرون من التقدميين على أنّ «الحقوق المدنية والديموقراطية والدستورية» في الولايات المتحدة إنّما هي حكر على الرجل الأبيض. أما الملوَّنون فلن يَلْقوا إلاّ التمييزَ والقمعَ. وعليه، فإنّ إمكانيات النضال لن تتوفَّر إلاّ من خلال مشروع وقيادة يتميّزان بمعاداة الرأسمالية والإمبريالية والعنصرية، أي الأركان الأساسية للنظام الحاكم في الولايات المتحدة.

حول المفردات

١ ـ «الحلف الأميركيّ ـ الإسرائيليّ.» تخلو هذه المفردة المألوفة من الدقة العلمية والسياسية. فالحلف يقوم بين أطرف نظيرة أو متساوية. أمّا الولايات المتحدة وإسرائيل فليستا طرفين متساويين وإنْ جمعتْهما أهدافٌ مشتركةٌ وأحيانًا متطابقة. فالولايات المتحدة هي المهيمنة في المركز الرأسماليّ: وأما إسرائيل فلا تعدو كونَها إحدى دول المحيط الرأسماليّ وذات وظيفة إستراتيجية ومميزة، إلاّ أنّها تظلّ خاضعةً لإملاءات المركز الرأسماليّ ومصالحه.

٢ ـ هل نحن «عالم» أم «وطن»؟ في حين تكرِّر الترجمةُ العربيةُ للوثيقة مفردةَ «الوطن العربيّ،» فإنّ الأصل الإنكليزيّ يخلو منها ويكرِّر مفردةَ «العالم العربيّ.» وتنبع أهميةُ التمييز بين «العالم» و«الوطن» هنا من أنّ الوثيقة جاءت لتوحيد الجالية العربية ويُفترضُ أنّها قد حَسَمَتْ مسألةَ القومية العربية ووحدة الانتماء والهوية والوطن. ليس العرب عالمًا بل إنّنا وطن. لسنا شرقًا أوسطيًا ولا شمالاً إفريقيًا، بل وطن عربيّ.

لوس آنجلس